

الصيرفة الإسلامية الخالية من الربا

تاريخها وفلسفة عملها في التطبيق الاقتصادي المعاصر

إعداد الباحث:

محمد الطاهر الهاشمي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة)

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
4	مقدمة
المبحث الأول: معنى الصيرفة لغة واصطلاحاً ومفهوم الصيرفة الخالية من الربا	
6	المطلب الأول: معنى الصيرفة لغة واصطلاحاً
7	المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الخالية من الربا
المبحث الثاني: تاريخ الصيرفة الخالية من الربا	
9	المطلب الأول: إشارات تاريخية لنشأة وتطور الأعمال المصرفية
10	المطلب الثاني: نشأة الصيرفة الاسلامية الخالية من الربا
14	المطلب الثالث: عودة الصيرفة القائمة على الربا (في شكل مؤسسي)
15	المطلب الرابع: التنظيم الحديث للصيرفة الاسلامية الخالية من الربا
المبحث الثالث: فلسفة عمل المصرف الاسلامي وأثارها على الاقتصاد والمجتمع	
19	المطلب الأول: فلسفة عمل المصرف الاسلامي
20	المطلب الثاني: أثر الوساطة المصرفية (الخالية من الربا) على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
22	قائمة مراجع البحث

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه الأمين، أما بعد:

فإن موضوع الصيرفة الاسلامية الخالية من الربا، يعد من أبرز المواضيع التي تناولها الباحثون والمهتمون بالفكر الإسلامي في السنوات الأخيرة، وذلك لما رأوا فيه - حسب اعتقادي - من كونه يمثل أحد أبرز المجالات التي أبرزت بشكل جلي جهود الصحوة الاسلامية التي انطلقت مع حركات التحرر من نير الاستعمار الغربي الذي طوق بلدان العالم الاسلامي وكبل نظمه الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتعليمية بمنظومة قيمه الغربية، والتي كان من بينها نظرية الفائدة في المعاملات المالية والمصرفية، التي رسخت للقول بأنه (لا اقتصاد بدون مصارف ، ولا مصارف بدون فوائد)، وتلك الفوائد التي هي الربا المحرم في جميع الأديان السماوية. فدخلت المجتمعات الاسلامية في دوامة الاقتصاد التقليدي الذي تعد أعمال الصيرفة القائمة على التعامل الربوي أحد أهم أركانه، وصار التعامل بالربا في حكم المعتقد الذي لا فكاك عنه.

لكن جهود الصحوة الاسلامية المباركة حينما كانت تحذر من التعامل بالفوائد الربوية، كانت في الوقت نفسه تسعى إلى إحياء صيغ الصيرفة الخالية من الربا التي أتى بها الإسلام كبداية شرعية لما حرمه، ورسخها الرسول والصحابة وتابعيه من بعده نماذج تطبيقية حية، انعشت الحياة بضخ الأموال في شرايينها الاقتصادية، فازدهرت الأنشطة المدنية، وتطورت بازدهارها سبل وأساليب المعاملات المصرفية في ظل الحضارة الاسلامية على مدى خمسة قرون من الزمن. فنجحت في مسعاها، وحققت غالب مبتغاها، فعادت تلك النماذج المصرفية الخالية من الربا في شكل مؤسسات مالية بتنظيم عصري حديث، تمثل في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، التي تميزت عن المصارف التقليدية السائدة منذ قرون بأسسها الريانية، وبفلسفتها الاستثمارية المحررة من سعر الفائدة.

لذلك، يأتي هذا البحث في سياق التعريف بماهية الصيرفة الخالية من الربا وعرض فلسفتها العملية في التنظيم المؤسسي المعاصر، ولتنويه الباحثين وطلاب العلم إلى سبق الحضارة الاسلامية إلى كثير من الممارسات المصرفية التي قدمت للعالم على أنها من نتاج النهضة الاوربية، مع الإشارة إلى بعض النماذج التاريخية التي تظهر مدى الرقي الفكري والتطور المدني الذي كانت عليه الصيرفة الاسلامية قبل عصر النهضة الأوربية.

والله ولي النفيق،، وهو الهادي إلى سواء السبيل،،

المبحث الأول

معنى الصيرفة لغة واصطلاحاً ومفهوم الصيرفة الخالية من الربا

-
- المطلب الأول: معنى الصيرفة لغة واصطلاحاً
 - المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الخالية من الربا

المبحث الأول

معنى الصيرفة لغة واصطلاحاً .. ومفهوم الصيرفة الخالية من الربا

المطلب الأول: معنى الصيرفة لغة واصطلاحاً

الصيرفة هي مهنة الصيرفي، وقد عرف الصيرفي في الحضارة الاسلامية بأنه من يمتحن أعمال صرف الدراهم، فيبدّل نقدًا بنقد، وأطلقت أيضاً على المستأمن على أموال الخزانة الذي يقبض ويصرف ما يُستحقّ منها. ولتحرير معنى الصيرفة لا بد أن نردها إلى أصلها وهو الصرف، وللصرف عدة معانٍ في اللغة كما في الاصطلاح، نورد منها مايلي:

- الصرف لغة: ردُّ الشيء عن وجهه أو إبداله بغيره، صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صَرْفًا فَانصَرَفَ. (1)
- وفي الاصطلاح الفقهي: الصرف بيع النقد بالنقد جنساً بجنس، أو جنساً بغير جنس، وبالأعم هو بيع الأثمان بعضها ببعض. (2)

جاء في المعجم الاقتصادي الاسلامي: (الصرف: فضل الدرهم على الدرهم، وفضل الدينار على الدينار، وهو أيضاً بيع الذهب بالفضة. وصرف النقود: تغييرها. والمصرف: مكان صرف النقود، والذي يقوم بالصرف: صرّاف أو صيرف، والجمع صيارفة، والصرافة: مهنة الصرّاف). (3)

▪ أما في الاصطلاح الاقتصادي: فيقصد بالصرف: مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية (4). ويقصد بالصيرفة ممارسة كل الأعمال المتعلقة بالنقود من حفظ وإيداع وتداول.

مفهوم الصيرفة:

الصيرفة في الاصطلاح العملي أوسع دلالة وأكثر شمولاً من أعمال صرف ومبادلة النقود ببعضها، فهو منذ حضارات ما قبل الاسلام، كان يستخدم للدلالة على أعمال (صرف العملات وما اقترن بها من أعمال حفظ الودائع والاقراض)، ثم اتسع ليشمل تحويل الديون، ومع التطور المدني وازدهار الحضارات في شئون إدارة الممالك والدول، أصبحت الصيرفة مهنة منظمة تشمل بالإضافة الى ما سبق؛ القيام بإدارة شؤون النقود في الدولة من صك للنقود وفحص ومعايرة وتمييز لجيد القطع النقدية من المغشوش، بل وصار الصيرفي يكلف بأعمال تتعلق بمالية الدولة. واستمر اتساع مفهوم الصيرفة مع تطور النشاط التجاري والمالي في عالم الاقتصاد حتى غدت اليوم أعمال الصيرفة ركناً أساساً ومقوم من مقومات النظام الاقتصادي والمالي المعاصر، حتى صارت نظاماً له نظرياته وقواعده ومؤسساته، هو النظام المصرفي.

(1) - المعجم الوسيط، مادة (صرف)، نقلاً عن قاموس المعاني الالكتروني . <https://www.almaany.com>

(2) - نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الأولى، دار القلم سوريا، الدار المشقية لبنان، 2008م، ص277.

(3) - أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الاسلامي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت لبنان، 1981م، ص255.

(4) - مادة (صرف) في معجم المعاني الجامع، نقلاً عن: الموقع الالكتروني (قاموس المعاني <https://www.almaany.com>).

المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الخالية من الربا

مفهوم الربا:

الربا في اللغة : الزيادة مطلقاً. يقال: رَبَّا الشيء يربو؛ إذا زاد. أما في الاصطلاح الفقهي: فيطلق الربا بمعنيين أحدهما: أخص، والثاني: أعم. وهما كما يلي: (1)

- **المعنى الأخص للربا:** وهو الذي غلب عليه عرف الشرع، فالمراد به الزيادة المشروطة مقابل الأجل في القرض، وعند كل تأجيل لاحق للدين بعد حلوله، سواء كان موجبه قرضاً أو بيعاً بالنسيئة أو غير ذلك، وهذا هو المعروف بربا الديون، وربا النسيئة، وربا الجاهلية، والربا الجلي، وكذا الزيادة في القدر أو الأجل في بيع الأموال الربوية ببعضها.

- **المعنى الأعم للربا:** فهو إطلاقه على ربا الديون وربا البيوع، وعلى كل بيع فاسد أو ممنوع شرعاً. كما ذكر ذلك أبو عبدالله القرطبي في تفسيره بقوله: أن الربا بمعناه الأعم يطلق في الشريعة على كل تعامل مالي محظور، وكل كسب خبيث محرم، أيا كان سببه. (2)

وبناء على ما سبق، تكون الصيرفة الخالية من الربا، هي الصيرفة الخالية من الربا بمعناه الأعم، الذي يشمل كل تعامل مالي محظور، وكل كسب خبيث محرم في الشرع، أيا كان سببه. أي أنها هي الصيرفة الاسلامية.

مفهوم الصيرفة الإسلامية :

هي كافة أعمال الصيرفة المنضبطة بضوابط وأحكام وقيم الشريعة الاسلامية ومقاصد الشرع الحكيم. سواء تعلق بالنشاط النقدي والعملات، أو بأنشطة التمويل والوساطة المالية والاستثمار، وتقليب الأموال بمختلف صورها.

فكما أشرنا سابقاً أن أعمال الصيرفة كانت معروفة قبل الإسلام، ف جاء الإسلام ونظمها بما وضعه من ضوابط وأحكام في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، التي جاءت تفصل الأحكام وترشد الناس إلى شرع الله، سواء كانت سنة قولية توجيهية أو فعلية أو تقريرية نقلت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن طريق صحابته الكرام وتابعيهم في تنظيم الصيرفة وحفظ الأموال واستثمارها، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بعيداً عن شبهة الربا.

(1) - نزيه حماد ، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، مصدر سبق ذكره، ص 219.

(2) - نزيه حماد ، المصدر السابق، ص 220.

المبحث الثاني

تاريخ الصيرفة الإسلامية الخالية من الربا

-
- المطلب الأول: إشارات تاريخية لنشأة وتطور الأعمال المصرفية
 - المطلب الثاني: نشأة الصيرفة الإسلامية الخالية من الربا
 - المطلب الثالث: عودة الصيرفة القائمة على الربا (في شكل مؤسسي)
 - المطلب الرابع: التنظيم الحديث للصيرفة الإسلامية الخالية من الربا

المبحث الثاني

تاريخ الصيرفة الإسلامية الخالية من الربا

المطلب الأول: إشارات تاريخية لنشأة وتطور الأعمال المصرفية

تشير الدراسات التاريخية إلى بدايات أعمال الصيرفة من (حفظ ودائع - وإقراض - وصرف العملات - توثيق المعاملات) كانت من بين الممارسات التي واكبت النشاط الاقتصادي والتجاري منذ القدم، خاصة بعد ظهور وانتشار التعامل بالنقود، التي أسهمت بشكل فاعل في تنظيم الحياة الاقتصادية والمالية.

بل إن بعض المؤرخين يذهب إلى أن أعمال الصيرفة من حفظ ودائع وإقراض وتحويل ديون بدأت حتى قبل ظهور النقود، حيث كان الناس وهم يتعاملون بالمقايضة كنظام للتبادل، يقومون بممارسات الإيداع والإقراض، كحفظ الودائع في شكل حبوب وطعام، أو إقراض بعضهم وبخاصة المزارعين الحبوب والبذور إلى أجل.

وقد شهدت مختلف الحضارات القديمة بعض الممارسات التي تدخل في إطار أنشطة الصيرفة، والتي يمكن أن نوجزها في الإشارات التاريخية المختصرة التالية: (1)

1- دلت الاكتشافات والدراسات التاريخية أن الحضارة السومرية التي ازدهرت منذ 4000 سنة قبل ميلاد المسيح في بلاد الرافدين في منطقة سامراء، كانت قد شهدت بعض المعاملات المصرفية على أيدي رجال الدين، حيث اشتهر المعبد الديني الذي عرف باسم (المعبد الأحمر) ببعض الممارسات المصرفية وعمليات الإقراض البدائية منذ 3400 سنة ق.م، نظرا للمكانة العالية التي كانوا يتمتعون بها، والتي جعلت تلك الممارسات محل ثقة الناس.

2- في حضارة بابل التي كانت قد ازدهرت منذ 2000 سنة ق.م، ازدادت ممارسات المعابد في الإيداع والإقراض، ومارس كهنة المعابد عمليات التسليف إلى أجل، وبذلك مثلت المعابد الدينية بداية نشوء المؤسسة المصرفية.

ومن الإشارات على انتشار المعاملات المالية في المجتمع، اشتهار عائلة عرفت بعائلة آل يجيبي بممارستهم لأعمال مصرفية على مدى أربع مائة سنة تقريباً بداية من 685 ق.م حيث كانوا يقومون بالنسيئة والتحويل والعقود التجارية والمالية والقروض من مدينة إلى أخرى .

(1) - محمد الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الأساس الفكري والممارسات الواقعية، الطبعة الأولى، منشورات جامعة مصراته، ليبيا، 2010 م، ص 27-29 (بتصرف واختصار)

3- وفي حضارة اليونان رصد المؤرخون نماذج لممارسات مصرفية أكثر تطوراً، كان من أبرزها: إنشاء مؤسسات خاصة بأعمال قبول الودائع وتقديم القروض مقابل فوائد عليها، واللجوء الى المشاركة في تمويل الأنشطة مقابل اقتسام الأرباح.

4- خلال القرنين 1 و2 الميلاديين، شهدت الحضارة الرومانية ازدهاراً غير مسبوق في الأعمال والممارسات المالية والمصرفية، وتميز هذا العصر (الفن المصرفي الروماني)، فقد سادت أعمال قبول الودائع بأجر وبدون أجر، واقراض النقود مقابل رهونات، وكان التحول الابرز، ظهور فكرة الودائع الجارية (قابلة للسحب باستمرار) حيث كانت توثق في حسابات لها جانبان (مدين /ودائن) وتتم مطابقتها بعد كل معاملة ويرصد الحساب.

5- وفي القرن 6 الميلادي، كانت الصين تشهد ازدهاراً في الانتاج وتوسع في التبادل التجاري، مما دعى التجار إلى التعامل بوثائق الديون ومبادلتها، فكانت بذلك بداية ظهور أول نقود ورقية في العالم، وما رافقها من تطور في الممارسات المالية والمصرفية. كما ظهرت في هذه العصر أول حالة تمويل تضخمي على يد الامبراطور (يان) سنة 960 م، الذي أمر بتمويل حملاته العسكرية بطباعة كميات من النقود الورقية فاقت الأرصدة المحتفظ بها من العملات المعدنية المحتفظ بهاء كغطاء نقدي لها. مما تسبب في حدوث حالة من الكساد بسبب التوسع المفرط في اصدار نقود ورقية.

ومن هذه الاشارات التاريخية، يظهر أن الممارسات المصرفية بدأت مع بداية نشوء مجتمع التبادل ووفرة الانتاج، وازدهرت وتطورت بازدهار الحياة المدنية وانتظامها.

المطلب الثاني : نشأة الصيرفة الاسلامية الخالية من الربا

ورث المسلمون عن الحضارات التي سبقتهم العديد من الأعمال المدنية والأنشطة الإنسانية فأخذوا أحسن ما فيها وطوروها، ومن هذه الأعمال نظام الصيرفة وشؤون التجارة، ك(الإيداع والحفظ - وتحويل الأموال - وزن النقود وتحديد قيمتها عند التداول - صرف العملات - التمويل بالمضاربة وغيرها) - بعد أن كان الإقراض بالربا سائداً قبل أن يؤكد الاسلام منعه.

وقد أسهم ازدهار الحضارة الإسلامية في تطور المعاملات المصرفية، وقام الصيارفة في ظلها بمعظم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف الحديثة اليوم، وفيما يلي إشارات سريعة، تتلوهها وقفات مع بعض النماذج للممارسات المصرفية في ظل الحضارة الاسلامية:

• أوقف التعامل بالربا وسادت أساليب التمويل المشروعة، كالمضاربة والمشاركة والسلم والمزارعة وغيرها.

- كان التعامل التجاري في بعض الموانئ كالبصرة يتم عن طريق الصيرفة الذين يسددون الحسابات التجارية دون اضطرار التجار إلى الدفع المباشر في كل صفقة تجارية. إذ كان للصيرفة مراكز خاصة بهم، ويقومون بأعمال التحويل وتسوية الحسابات بين المتعاملين.
- لم يقتصر دور الصيرفة على صرف وتحويل الأموال بل مارسوا أعمال حفظ الودائع بدون فوائد أو أية مكافآت وبدون فرض رسوم ، بل كانت تقبل على أنها قروض، لإمكانية استثمارها في المضاربة أو المشاركة أوفي إصدار السفائح مقابل رسوم.

نماذج لبعض الممارسات المصرفية في ظل الحضارة الإسلامية:

① في التعامل بالودائع

عرف عن الصحابي الجليل الزبير بن العوام وأبنائه رضي الله عنهم أنهم كانوا أصحاب نشاط مالي كبير في المدينة المنورة، وكان من بين ممارساتهم المصرفية قبول الودائع وتقديم التمويل وتحويل الأموال، ودعم التجارة ولهم فروع في الإسكندرية والكوفة والبصرة .

ومما اشتهر عن الزبير رضي الله عنه أن الناس كانوا يودعون عنده أموالهم ، فكان يقبلها منهم على أنها قرض، معللاً ذلك بقوله (إني أخشى عليها الضيعة)، فيقيدها على أنها التزام في ذمته. لأن الأمانة لا يلزم بضمان ردها إذا هلكت من غير تقصير - وهو بهذا يطبق قاعدة(الخارج بالضمان) التي تعد إحدى قواعد الصيرفة الإسلامية- وقد بلغ حجم تلك الودائع كما أحصاها ابنه عبدالله بعد وفاته 2,200,000 درهم، وهو مبلغ كبير جداً بمقاييس ذلك العصر، ويعادل حركة أموال مصرف في وقتنا الحاضر.(1) وهذا دليل على أن هذا النشاط لم يكن عرضياً، بل كان عمل منظم مقصود .

② التعامل بالحوالات المالية

انتشر التعامل بالحوالات المالية بين التجار وأصحاب الأعمال، ومن الأمثلة على ذلك، ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يأخذ الورق (دراهم الفضة) بمكة على أن يكتب بها إلى الكوفة . كما كان عبد الله بن الزبير يأخذ بمكة دراهم ثم يكتب بها إلى أخيه مصعب بالعراق فيأخذونها منه.(2) أي أنهم كانوا يقومون بدور الوساطة المالية في نقل الأموال.

(1) - الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل ، (ب.ط)، منشورات اتحاد المصارف العربية، 2001 م، ص7
(2) - علاء الدين زعتري، التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية، الموقع الإلكتروني للباحث، 2005م.

③ التعامل بالأوراق التجارية :

من بين ما شاع بين المسلمين من الممارسات المصرفية، استعمال رقاع الصيارفة⁽¹⁾ في إتمام معاملاتهم اليومية بدلاً من الدفع النقدي، وهي صكوك مسحوبة على الصيارفة. كما انتشر التعامل بالسفاتج⁽²⁾ كصكوك للمسافرين، ولتحويل الأموال على البلدان الأخرى. وقد كانت هذه الصكوك والسفاتج مقبولة من قبل التجار حتى خارج الدولة الإسلامية، مما ساعد على انتشارها وتيسير حركة التجارة بنقل الأموال إلى المراكز التجارية.

وقد انتقلت هذه الممارسات إلى أوروبا عن طريق التبادل التجاري بين المسلمين ومدن إيطاليا وجنوب فرنسا.⁽³⁾

④ التعامل بالصكوك (رقاع الصيارفة)

يروى أن سيف الدولة الحمداني الذي كان أميراً على حلب في منتصف القرن 4 هـ ، زار بغداد و سار متكرراً إلى دور بني خاقان ،فخدموه دون أن يعرفوه، ولما هم بالانصراف طلب الدواة وكتب رقعة (صكاً) لهم وتركها فيها، فلما فتحوا الرقعة وجدوا أنها موجهة لأحد الصيارفة في بغداد،وعندما عرضوا الرقعة على الصيرفي أعطاهم الدنانير في الوقت والحال، فسألوه عن الرجل فقال: ذلك سيف الدولة بن حمدان .⁽⁴⁾

وهذا يعني أن استعمال الصكوك المسحوبة على المصارف لتسوية الالتزامات بدلاً من النقود كان أمراً معروفاً عند المسلمين قبل أن يعرفها الأوروبيون بـ600 سنة على الأقل .

⑤ مدارس لتعليم مهنة الصيرفة

لقد بلغ اهتمام المسلمين بالفن المصرفي، أن أنشأوا له مدارس خاصة لتعليم أسس وقواعد مهنة الصيرفة، فكان على الصيرفي (بغض النظر عن ديانتته) فهم أحكام وضوابط عقود الصرف ودراسة ما كتب بشأنه قبل أن يؤذن له بممارسة العمل المصرفي في اقتصاد الدولة الإسلامية.

وبعد أن يمنح الإذن كان هناك نظام (حسبة الصيارفة) يتابع أعمالهم.⁽⁵⁾

(1)-رقاع الصيارفة : وثيقة تتضمن أمراً مكتوباً من المحرر إلى الصيارفة بدفع مبلغ من النقود لحامل الصك أو المسمى فيه ، وهو المعروف الآن بالشيك المصرفي. عرفه المسلمون واستخدموه قبل أن يعرفه الأوروبيين بمئات السنين.

(2)- السفاتج : هي وثيقة يقيد فيها استحقاق مالي،حيث يقرض فيها شخص قرض لآخر، ليوفيه المقترض/أوئائه /أو مدينه في بلد آخر . وهي المعروفة الآن بالكمبيالة أو بوليصة التحويل .

(3)- الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل ، مصدر سبق ذكره، ص12

(4)- علاء الدين زعتري، التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية، مصدر سبق ذكره.

(5)- الغريب ناصر، المصدر السابق، ص12

6 مكاتب الوساطة وأعمال الصرافة

نشطت الصيرفة في أسواق المدن الكبرى مثل البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وواسط وبغداد وسامراء والاندلس وغيرها من المدن الإسلامية وكان للكوفة دور بارز في المعاملات المصرفية وازدهارها .

وقد ساهم توسع النشاط المصرفي في ازدهار الأنشطة التجارية والاقتصادية في الحجاز وبلاد الشام ومصر وارتبطت بمصارف بغداد، كما ساهمت المصارف في اتساع التبادل التجاري بين العباسيين في العراق والشام، والفاطميين في شمال إفريقيا ومصر، وكان للمصارف التي في العراق فروع في مصر سهلت انتقال رؤوس الأموال.

7 الجهادية وخبراء الصيرفة

- الجهاد في مجال الصيرفة: هو الصيرفي الخبير بأنواع العملات المعدنية، والفاحص الماهر للنقود، صاحب العلم والخبرة والمهارة بالشئون المالية.
- من اهتمام الدولة الإسلامية بأعمال الصيرفة، أنها خصت الجهادية بمكانة عالية، وأسندت إليهم مهام حساسة في سلم الإدارات العليا لدى ولاية الأمر (الأموية والعباسية)، مثل فحص ومعايرة العملة، ووظيفة الكاتب المالي، جامع الضرائب، صاحب صندوق الحكومة.
 - الجهادية كانوا من ملل مختلفة (وأكثرهم يهود ونصارى) يعملون هم والصارفة تحت متابعة الحكومة الإسلامية (نظام حسبة الصيارفة).
 - في عهد الدولة العباسية أنشئ (ديوان الجهادية) له فروع في المدن التجارية الكبرى، يقوم بمعظم أعمال المصارف الحديثة من إيداع وتمويل خالي من الربا. وكان على رئيس ديوان الجهادية أن يعد (حسابا ختاميا كل شهر وكل سنة) بالايادات والمصروفات .
 - كان الجهادية أصحاب أموال ومكانة قوية، حتى أنهم كانوا يقرضون الحكومة عند حاجتها، وأحيانا تغطي هذه الديون بجمع الضرائب.(1)

وقد انتقل التطور في الأساليب المصرفية والائتمانية إلى أوروبا في مطلع نهضتها مع بداية ازدهار التجارة في مدن شمال إيطاليا، والمدن الواقعة على طريق التجارة مع الشرق الإسلامي لتتأثر بها الحضارة الأوروبية. يقول إبراهيم يودوفيتش أحد المستشرقين الذين أنصفوا الحضارة الإسلامية : "إن من الثابت انتشار أنواع بالغة التعقيد من الائتمان والصيرفة والأعمال الاقتصادية بالعالم الإسلامي قبل حدوث التطور الائتماني الأوروبي بثلاثة أو أربعة قرون على الأقل". (2)

(1) - عبدالقادر حسين شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة السعودية، مجلد 21: العدد 2، 2008م، ص45-46

(2) - محمد الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية .. الأساس الفكري والممارسات الواقعية، مصدر سبق ذكره، ص40

المطلب الثالث : عودة الصيرفة القائمة على الربا (في شكل مؤسسي)

مع بدايات القرن 12 م تقريباً، كانت الدولة الإسلامية قد أخذت بالضعف والتراجع، بينما كانت أوروبا تخرج من عصور الظلام لتلتئم لها مكاناً بين دول العالم. وكانت الانطلاقة من مدن إيطاليا التي كانت على علاقات تجارية واسعة مع العالم الإسلامي. فعادت إلى الظهور أعمال الصيرفة القائمة على الربا عبر سلسلة من التحولات يمكن ايجاز أهمها فيما يلي:

- كانت البداية بازدهار التجارة في مدن إيطاليا ونشاط التبادل التجاري بينها وبين بقية البلدان الأوروبية المجاورة لها، مما نتج عنه انتشار خليط متعدد من العملات، الأمر الذي دعا الصيارفة وصائغي الذهب للمتاجرة في النقود وقبول الودائع، والقيام بأعمال شراء وبيع وصرف العملات لإتمام عمليات التبادل التجاري. وكان الصيارفة يمارسون أعمالهم على طاولات خشبية (Banco)، ومع التوسع أسسوا أماكن لهم، فأخذت نفس المسمى (بنك).
- سنة 1157م أسست أول مؤسسة لممارسة الأعمال المصرفية أطلق عليها بنك، وهي (بنك البندقية) مع أنه لم يكن أكثر من مكتب لتحويل الديون. مع الإشارة إلى أن التعامل بالفوائد الربوية لم يظهر بشكل معلن، فقد استمرت الكنيسة في محاربة التعامل بالربا حتى نهاية ق 16م، تحديداً سنة 1593م حيث أصدرت الكنيسة استثناء يبيح استثمار أموال القاصرين بالفائدة بإذن من القاضي.
- سنة 1609م ظهر مصرف امستردام الهولندي، الذي يعتبر (النموذج الذي طبقت معظم المصارف الأوروبية) لأنه كان الأكثر تنظيماً وانضباطاً، فانتشرت الأعمال المصرفية المؤسسية (المصارف).
- مع نهاية القرن الـ18 م وبعد الثورة الفرنسية تخلت الكنيسة عن محاربة الربا، وأبطل حكم تحريم الربا، وفي 1789م أصدرت الجمعية العمومية قانوناً يبيح لكل أحد أن يتعامل بالربا في حدود يعينها القانون. وكان هذا القانون يفرق بين (الفائدة والربا)، وأن الفائدة مقبولة ومبررة بأنها تعويض للمقرض، بينما الفائدة الفاحشة تعتبر من الربا المحرم، لأنه استغلال. وبذلك ترسخ في النظام المالي والمصرفي التعامل بالفائدة، بل واعتبرت حجر الأساس في تحريك الادخار وتوجيه الاستثمار، وانتشرت مقولة لا اقتصاد بدون مصارف، ولا مصارف بدون فوائد.
- بنهاية القرن 19 وبداية القرن 20م وقعت الدول الإسلامية تحت سيطرة الاستعمار الغربي الأوروبي، الذي عطل معظم القوانين والقيم الإسلامية المنظمة للحياة، واستبدلها بقوانينه الأجنبية، فاخفت الممارسات المصرفية الإسلامية وحلت محلها أعمال الصيرفة الربوية ممثلة في تأسيس وانتشار المصارف التقليدية الربوية، ولعل أول مصرف تجاري تقليدي تم تأسيسه في العالم العربي كان (البنك الأهلي المصري سنة 1898م)، وتوالى بعده تأسيس وانتشار المصارف الربوية حتى سيطرت على حركة الأموال وأعمال الصيرفة في كافة ربوع العالم الإسلامي.

المطلب الرابع : التنظيم الحديث للصيرفة الإسلامية الخالية من الربا

رغم اندثار الأعمال المصرفية الإسلامية الخالية من الربا بأفول نجم الحضارة الإسلامية، ووقوع دول العالم الإسلامي تحت سيطرة المستعمر الاجنبي، واستبدالها بنظام الصيرفة الربوية، إلا أنها عادت إلى الظهور مع بدايات حركات التحرر من الاستعمار، وصيحات الدعاة إلى الله من التحذير بالتعامل بالفوائد الربوية، والدعوة إلى صحة إسلامية والعودة إلى تعاليم الإسلام وتطبيق نهجه القويم سبيلاً إلى النهضة المرجوة، فعادت الممارسات المصرفية الإسلامية إلى الوجود وأصبحت واقعاً قائماً، له نظمه ومؤسساته المصرفية والاشرفية في شكل عصري حديث.

وقبل أن نلخص مسيرة عودة الصيرفة الإسلامية ممثلة في تأسيس وانتشار المصارف الإسلامية، ينبغي أن نستحضر أهم الأسباب التي دعت إلى المناداة بتأسيس مصارف إسلامية:

• الأهداف العامة المرجوة من تأسيس نظام صيرفة خالية من الربا: (1)

1. رفع الحرج عن الناس، بتقديم المعاملات المالية والخدمات المصرفية بطرق لا تخالف أحكام الشريعة.
2. تشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز، وجذب المدخرات المعطلة - التي امتنع أصحابها عن توظيفها بالربا في المصارف التقليدية - وتقديمها كتمويلات لتأخذ مسارها في الدورة الاقتصادية.
3. توظيف المال في مساره الشرعي الصحيح، بالتركيز على تمويل مشروعات الاقتصاد الحقيقي، وليس النقدي الرمزي الذي تسبب في تفاقم المديونيات واختلال الاقتصاد ووقوع الأزمات.
4. تقديم التمويلات اللازمة لأصحاب الحرف والأعمال الزراعية والصناعية بالأساليب المشروعة كصيغ المضاربة والمزارعة والاستصناع ، ودعم المشروعات ذات المردود الإيجابي على الاقتصاد والمجتمع.
5. توفير صيغ التمويل الشخصي لأفراد المجتمع لمساعدتهم في تلبية حاجاتهم الأساسية وتسيير أمورهم الدنيوية بتمويل مشترياتهم من مسكن ومركوب وغيرها، بأسلوب شرعي يتسم بالوضوح واليسر؛ بعيداً عن تحايل واستغلال الائتمان بالفوائد الربوية.
6. أن يكون لها دور مساند في توجيه المال لخدمة التكافل والتنمية الاجتماعية، بتشجيع المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة، وأن تقدم القروض الحسنة وتجمع وتقدم التبرعات والهبات لدعم المؤسسات والمشروعات الخيرية والانسانية .

(1) - محمد الهاشمي، مفهوم المصرف الإسلامي ونشأته، محاضرات في الصيرفة الإسلامية، جامعة مصراته، كلية الاقتصاد، الفصل الدراسي ربيع 2016م، ليبيا، مح 1، ص 3

• نشأة وانتشار المصارف الاسلامية :

رغم ما كان متداولاً لسنوات عديدة بين الباحثين في تاريخ تأسيس المصارف الاسلامية أن أولى الدعوات لإنشاء مصارف خالية من الربا كان في أربعينيات القرن 20م. إلا أني اطلعت عند إعداد هذا البحث على ورقة بحثية لباحث جزائري يرصد فيه بالوثائق محاولة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي بالجزائر، وكان ذلك أواخر سنة 1929م. مما يعني أن هذه المحاولة قد سبقت الكثير من الدعوات والأطروحات النظرية للتأسيس لصيرفة اسلامية حديثة، وقد انطلقت المبادرة وأخذت شكل مشروع لتأسيس مصرف تحت تسمية (البنك الاسلامي الجزائري)، بعد أن نضجت فكرته وتم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله من قبل بعض كبار رجال الأعمال المسلمين بالجزائر. غير أن سلطات المستعمر الفرنسي المحتل قد تصدت لهذه المحاولة وتم وأدها في مهدها. (1)

ثم توالى الجهود والمحاولات وتحقق مشروع الصيرفة الإسلامية عبر مراحل كان من أبرزها: (2)

عدد المصارف الإسلامية:	<ul style="list-style-type: none"> تطور الجهود الفردية إلى لقاءات مشتركة وتنظيم عدد من المؤتمرات والندوات الفكرية لبيان حكم الإسلام في المعاملات المصرفية السائدة، والدعوة إلى التفكير في إيجاد حلول لمشروعة بديلاً عن المصارف التقليدية الربوية. بروز عدد من المفكرين من باكستان والهند ومصر؛ الذين اعتبروا (الرواد الأوائل والمؤسسين لتجربة المصارف الإسلامية)، حيث سخروا جهودهم الفكرية لبحث قضايا الاقتصاد والمصارف من منظور إسلامي، وألّفوا عدداً من الكتب التي تضمنت الروى والتصورات الأولية لكيفية عمل مصرف بلا ربا. ميلاد أول مصرف إسلامي؛ بنجاح تطبيق فكرة مصرف خالي من الربا بإنشاء (مصارف الادخار) بمصر سنة 1963م على يد د. أحمد النجار، وقد لقيت التجربة إقبالا كبيرا حتى بلغ عدد حسابات الادخار 59,000، لكن الحكومة أوقفتها بعد ثلاث سنوات. 	<p>1970 – 1950</p> <p>المرحلة التمهيدية</p> <p>الإرهاصات وتبلور الفكرة</p>
عدد المصارف:	<ul style="list-style-type: none"> بداية تبني تأسيس المصارف الإسلامية من قبل الحكومات، وإنشاء أول مصرف ينص عقد تأسيسه صراحة على (عدم التعامل بالفوائد أخذاً أو إعطاء) سنة 1971 وهو بنك ناصر الاجتماعي بمصر، وإن كانت طبيعة عمله أساساً تتمحور حول التكافل الاجتماعي وليس النشاط المصرفي. تأسيس أول مصرف إسلامي رسمي (البنك الإسلامي للتنمية) سنة 1975 وهو مصرف دولي تشارك فيه معظم الدول الإسلامية لتمويل التنمية. وقد بادر منذ تأسيسه بدعم تأسيس المصارف خلال هذه المرحلة. الانطلاق في تأسيس المصارف الإسلامية: (بنك دبي الإسلامي 1975)، أول مصرف إسلامي خاص، (بنك فيصل المصري؛ وبيت التمويل الكويتي 1977) (بنك البحرين 1978) ثم توالى المصارف الإسلامية. 	<p>1980 – 1970</p> <p>التأسيس والانطلاق</p>

(1) - عبدالرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الاسلامية، مبادر مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر، مجلة دراسات

اقتصادية اسلامية، المجلد 19/العدد2، البنك الاسلامي للتنمية، 2013م، ص5

(2) - محمد الهاشمي، مفهوم المصرف الاسلامي ونشأته، محاضرات في الصيرفة الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص 6-8

الصيرفة الاسلامية الخالية من الربا

عدد المصارف	<ul style="list-style-type: none"> • ظهور محاولات رائدة لأسلمة النظام المصرفي بالكامل، حيث قامت كلاً من (السودان وإيران وباكستان) بتحويل جميع مصارفها بما فيها المصارف المركزية للعمل وفق ضوابط الشريعة الاسلامية. ليكتمل التحول في (1985 السودان وإيران، و2001 باكستان). • ظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة بدأت تنشئ فروعاً إسلامية حول العالم، مثل مجموعة بنوك فيصل، ومجموعة بنوك البركة. • دخول التجربة لأوروبا من خلال فتح فروع لمصارف إسلامية (بنك البركة - بريطانيا 1987)، (المصرف الإسلامي الدولي بالدنمارك) وانطلاقها في آسيا، (1983 بنك ماليزيا، وبنك بنغلاديش) ...الخ. 	1990 - 1980	التوسع الإقليمي
100			
المصارف	<ul style="list-style-type: none"> • تميز هذا العقد بالتنامي العالمي للمصارف الاسلامية، وظهور مؤسسات استثمارية أخرى كصناديق الاستثمار، وشركات التمويل. • إقبال المصارف التقليدية على إدخال المعاملات المصرفية الإسلامية ضمن منتجاتها، رغبة في التحول أو حفاظاً على عملائها في ظل المنافسة، وبداية انتشار النوافذ والفروع الإسلامية في المصارف التقليدية. 	2000 - 1990	الانتشار العالمي
240			
المصارف	<ul style="list-style-type: none"> • انتشار ظاهرة التحول الكلي للعديد من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية (مصرف الشارقة 2002)، (بنك الجزيرة السعودي 2005)، (بنك الكويت الدولي 2006) ...الخ • إنشاء مؤسسات دولية داعمة للصناعة المالية الإسلامية، ذات طابع إشرافي، تهدف إلى زيادة التنظيم وتوحيد المعايير للارتقاء بمستوى الصناعة المالية الإسلامية مثل (هيئة المحاسبة والمراجعة، المجلس العام للبنوك والمؤسسات، مركز إدارة السيولة، وكالة التصنيف الإسلامية الدولية). 	2010 - 2000	التنظيم والتقويم
450			
عدد المصارف	<ul style="list-style-type: none"> • أصبحت الصناعة المالية الإسلامية واقعاً عالمياً، وشهدت إقبالاً غير مسبوق للتعامل بأدواتها، بعد نجاحها من انهيارات الأزمة المالية 2008. • عدد المصارف الإسلامية في أوروبا وصل 50 مصرفاً، 22 منها في بريطانيا (16 نوافذ + 6 مصارف كاملة). • تنافس عدد من العواصم العالمية (بريطانيا- ماليزيا- البحرين- دبي) لتكون وجهة ومركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي (عاصمة التمويل الإسلامي). • بنهاية 2015 م بلغ عدد المصارف الإسلامية 500 مصرفاً تقريباً، تدير أصولاً بقيمة (تريليون و600 مليار دولار)، تمثل 80 % من إجمالي أصول المالية الإسلامية في العالم المقدرة بـ 2 تريليون دولار. 	2015 - 2010	المنافسة العالمية
500			

وهكذا أصبحت المصارف الإسلامية واقعاً جديداً ومرتكزاً أساسياً تأسست بنجاحها مؤسسات مالية أخرى شكلت في مجموعها منظومة الصناعة المالية الإسلامية، ضمت - بالإضافة إلى المصارف - شركات تأمين تكافلي، صناديق استثمار، شركات تمويل متنوعة، سوق مالية عالمية للصكوك الإسلامية، وقد بلغ عدد هذه المؤسسات حسب بعض الإحصائيات حوالي **750 مؤسسة** مع نهاية سنة 2015 م تدير أصولاً مالية تقدر بحوالي (2 تريليون دولار) في العالم، 80 % منها أصول للمصارف. (1)

(1) - محمد الهاشمي، مفهوم المصرف الاسلامي ونشأته، المصدر السابق، ص 9



فلسفة عمل المصرف الاسلامي وأثارها على الاقتصاد والمجتمع

-
- المطلب الأول: فلسفة وطبيعة عمل المصرف الاسلامي
 - المطلب الثاني: أثر الوساطة المصرفية (الخالية من الربا) على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث

فلسفة عمل المصرف الاسلامي وآثارها على الاقتصاد والمجتمع

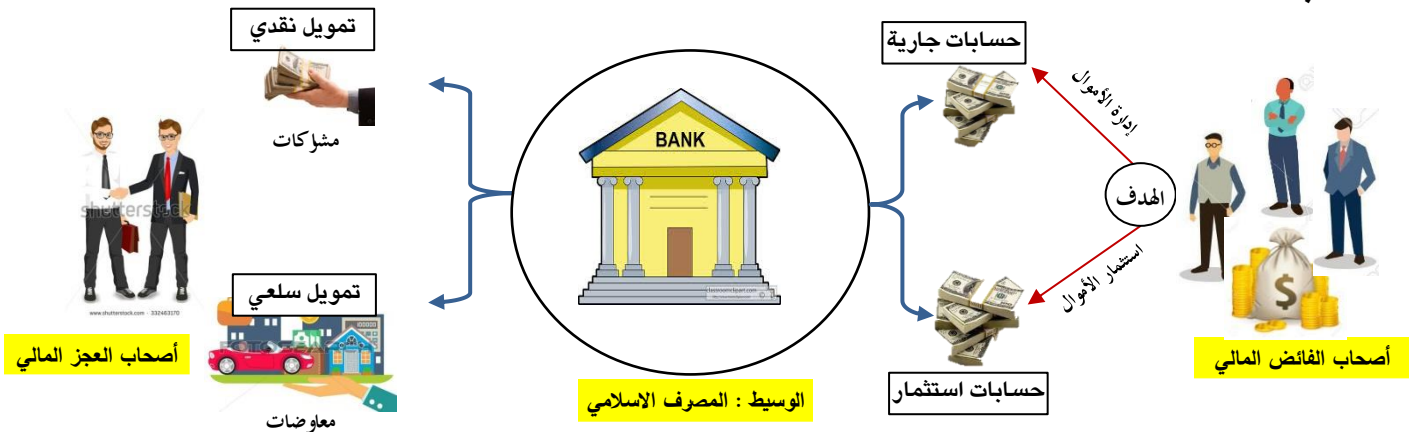
المطلب الأول: فلسفة وطبيعة عمل المصرف الاسلامي

لا يختلف المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف ومؤسسات الوساطة التقليدية من حيث كونه حلقة تتوسط بين المدخرين والمستثمرين وتعمل على حشد وتعبئة المدخرات وإعادة ضخها في الاقتصاد، غير أنه لا يتفق معها في الآلية التي تدار بها تلك المدخرات، نظراً لاختلاف أسس التشغيل وقواعد العمل الحاكمة لنشاطه، والمنبثقة من أحكام الشريعة الاسلامية، لذلك اختلفت طبيعة نشاطه .

فالمصرف الإسلامي مؤسسة وساطة مالية ، ضمن مؤسسات الإيداع ، لأنه يعتمد في نشاطه على الودائع، لكنه يختلف عن المصرف التقليدي في أسس وأساليب التعامل بالأموال للقيام بالوساطة المالية، فهو يقبل (الودائع) بمختلف أنواعها، الجارية والزمنية فيتعهد برد الودائع الجارية متى طلب العميل ذلك ولا يدفع عنها عوائد لأصحابها عملاً بالقاعدة الشرعية (الخارج بالضمان).

ويقبل الودائع الزمنية لأغراض الاستثمار، وهي المدخرات التي يتقدم بها أصحابها إلى المصرف لاستثمارها بأسلوب (المشاركة في الربح والخسارة) عملاً بقاعدة (الغنم بالغرم). فيحصل أصحابها على عائد يتمثل في ربح المشاركة. وهذه الودائع تمثل البديل الشرعي للودائع الربوية

بفائدة. (1)



(1)- محمد الهاشمي، آلية عمل المصرف الإسلامي وطبيعة الوساطة الاستثمارية، محاضرات في الصيرفة الاسلامية، جامعة مصراته، كلية الاقتصاد، قسم التمويل والمصارف، الفصل الدراسي ربيع 2016م، ليبيا، مح2، ص5 و6

وعلى الجانب الآخر من عملية الوساطة (النشاط التمويلي).

لا يقف المصرف الإسلامي عند تقديم التمويل في شكله النقدي، بل يتميز بتقديم التمويل في شكل أصول وسلع أيضاً، ولآجال مختلفة تناسب مختلف الأنشطة، فيقدم (التمويل النقدي) بأسلوب (المشاركة في الربح والخسارة) كالمضاربة والمشاركة، ويقدم (التمويل العيني السلعي) بأسلوب المعاوضات، كالبيع الآجل والمرابحة والإجارة وغيرها، وكل هذه الأساليب تتميز بأنها ترتبط دائماً بأصول وخدمات حقيقية وليست نقدية، وهي كلها تعتبر بدائل شرعية للإقراض الربوي بفائدة. ويحقق المصرف عائداً على هذه التمويلات يتمثل في أرباح المشاركة والمتاجرة والإجارة.

كما يقدم المصرف (الخدمات المصرفية) بأحدث السبل وبما لا يخرج عن ضوابط الشريعة الإسلامية، ويحقق عائداً على هذه الخدمات يتمثل في (أجرة الوكالة، والعمولات، وأرباح المتاجرة كما في العملات وغيرها).

ويتميز المصرف الإسلامي بأنه ينفرد بتقديم خدمات (اجتماعية)، يخصص لها حسابات الموارد التكافلية التي تشمل الزكاة، والصدقات والهبات والتبرعات التي تقدم للمصرف، ليتولى توجيهها لدعم وتمويل الأنشطة الخيرية ومؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية.

وحتى تضمن إدارة المصرف الإسلامي أن كافة نشاطات المصرف منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، فإنها تعرضها على (هيئة الرقابة الشرعية) بالمصرف، وهي هيئة مستقلة من فقهاء الشريعة الإسلامية.

وبمقارنة هذه الآلية في تقديم الأعمال مع آلية المصرف التجاري التقليدي، يتضح لنا الفرق بين فلسفة وطبيعة عمل النموذجين المصرفيين التقليدي والإسلامي ؟

المطلب الثاني: أثر الوساطة المصرفية (الخالية من الربا) على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن الصيرفة الإسلامية حين تطرح أسلوب (المشاركة) كبديل (لنظام الفوائد)، فإنها تقيم تنظيمياً جديداً لسوق النقد ومؤسسة التمويل، وتعيد تأسيس وظيفة الوساطة المالية كـ(وساطة استثمارية) وليست مالية فقط.

فالمصرف الإسلامي حين يقوم بدور الوساطة، فإنه يعمل على تجميع المدخرات المالية بتحفيز أصحابها لاستثمارها (بالمشاركة في الربح والاشتراك معهم في الخسارة)، بدلاً من آلية (الفوائد الثابتة على الودائع) التي تقوم عليها الوساطة التقليدية كمحفز للادخار.

وفي الجانب المقابل من الوساطة فإنه يعتمد في توظيف الأموال على آلية (المشاركة في الربح والخسارة)، بدلاً من آلية التمويل التقليدي (بفائدة)، مستخدماً في تقديم التمويل وتوجيه

الاستثمار أساليب وأدوات ترتبط مباشرة بالاقتصاد الحقيقي، كالمضاربة والمشاركة، والإجارة، والمتاجرة والاستثمار المباشر... والتي تدعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية من خلال التبادل المتوازن بين تدفق النقود وحركة السلع والخدمات.

كما عملت الصيرفة الاسلامية على تحويل دور مؤسسة التمويل من دور المرابي إلى دور **المستثمر والمستشار الاقتصادي**. فبينما يركز المصرف التقليدي في قرار الإقراض على ضمانات التمويل و(ملاءة العميل)، يعتمد قرار التمويل في المصرف الإسلامي على **(جدوى المشروع وعدم مخالفته لأحكام الشريعة)**، وبينما تعتمد المصرفية التقليدية على (خبرة الفائدة المركبة)، تتبنى المصرفية الإسلامية **(المخاطرة المحسوبة)**، وبذلك تنقل الاهتمام من دائرة (الإقراض) إلى دائرة **(الاستثمار)**.

يضاف إلى ذلك أن المصرف الإسلامي حين يقدم التمويل للمشروعات، فإنه يتجاوز الشكل **الظاهري والمؤقت للعملية التمويلية** إلى علاقات ذات أبعاد أكبر من وظيفة الوساطة المالية، فبينما تكون العلاقة بين المصرف التقليدي والمقترضين علاقة هامشية مؤقتة فيما يخص استثماراتهم تنتهي بسداد قيمة القرض، سواء أحقق المقترض ربحاً أم مُنِيَ بخسارة! لأنها علاقة **(دائن بمدين)**، فإن المصرف الإسلامي عندما يشارك في تمويل مشروع معين **يَدْخُلُ شريكاً في الخسارة كما هو شريكٌ في الربح**، ومن أجل حرصه على نجاح المشروع كمصدر للربح، فإنه يندمج معه ويقدم له المشورة التي تدعم نجاحه، ولا شك أن هذه الشراكة بين المصرف وأصحاب المشروعات تخدم هدف **الاستخدام الأمثل للموارد** لكليهما وللاقتصاد ككل.

كما أن أسلوب توظيف الأموال عن طريق المضاربة يفتح سبل تشغيل المهارات بتوفير التمويل للفنيين والخبراء الذين لا يملكون المال الكافي لإنشاء مشروعاتهم، مما ينعكس إيجاباً بتوفير فرص العمل والاستثمار البشري، وبذلك **يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية**. (1)

* * *

(1) - محمد الهاشمي، آلية عمل المصرف الإسلامي وطبيعة الوساطة الاستثمارية، مصدر سبق ذكره، ص7

قائمة المراجع

1. أحمد الشرباصي المعجم الاقتصادي الاسلامي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت لبنان، 1981م.
2. عبدالرزاق بلعباس صفحات من تاريخ المصرفية الاسلامية، مبادر مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، البنك الاسلامي للتنمية، 2013م. المجلد 19/العدد2.
3. عبدالقادر حسين شاشي أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والاسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة السعودية، 2008م، مجلد 21:العدد 2.
4. علاء الدين زعتري التجربة الاسلامية في المعاملات المصرفية، الموقع الالكتروني للباحث، 2005م.
5. الغريب ناصر أصول المصرفية الاسلامية وقضايا التشغيل، (ب.ط)، منشورات اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2001 م.
6. محمد الهاشمي المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية..الأساس الفكري والممارسات الواقعية، الطبعة الأولى، منشورات جامعة مصراته ، ليبيا، 2010 م.
7. محمد الهاشمي مفهوم المصرف الاسلامي ونشأته، محاضرات في الصيرفة الاسلامية، جامعة مصراته،كلية الاقتصاد، قسم التمويل والمصارف، الفصل الدراسي ربيع 2016م، ليبيا، المحاضرة الأولى.
8. محمد الهاشمي آلية عمل المصرف الإسلامي وطبيعة الوساطة الاستثمارية، محاضرات في الصيرفة الاسلامية، جامعة مصراته، كلية الاقتصاد، قسم التمويل والمصارف، الفصل الدراسي ربيع 2016م، ليبيا، المحاضرة الثانية.
9. نزيه حماد معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الأولى، دار القلم سوريا،والدرا الدمشقية لبنان، 2008 م .